كلمة جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين في افتتاح القمة العالمية الثالثة للإعاقة (2025) برلين

يسرني الانضمام إليكم اليوم. وباسم الأردن، أتقدم بالشكر لكم جميعا على وجودكم هنا، وعلى استثمار وقتكم وخبراتكم ودعمكم الملموس في خدمة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
أود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق لألمانيا وللتحالف الدولي للإعاقة، وهم شركاء الأردن في هذه القمة العالمية الثالثة للإعاقة. وأخص بالشكر السيد المستشار، وشعب ألمانيا، وحكومتها على كرم الضيافة.

أصدقائي،

تواجه جميع الدول اليوم، من أغناها إلى أفقرها، تحديا يتمثل في الحفاظ على حقوق إخواننا وأخواتنا من الأشخاص ذوي الإعاقة. والدور الأهم في تحقيق النجاح في ذلك يقع على عاتق مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة. إن عملكم المستند إلى المعرفة والخبرة بإمكانه أن يحدث فرقا كبيرا في حياة الآخرين.

لكن هذه المسؤولية ليست مسؤوليتكم وحدكم. فهنا في هذه القمة، وفي كل الأيام المقبلة، يجب أن نعمل معا، ويجب أن نلتزم، ويجب أن نتخذ إجراءات لضمان أن يعيش الجميع حياتهم بكرامة وسعادة وأمل.

إن الشمولية لا تقتصر على ضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لمختلف المرافق، بل تشمل أيضا الاعتراف بالإمكانات الكامنة في كل إنسان، وتوفير البيئة التي يمكن للجميع المساهمة فيها.

أصدقائي،

أنا فخور بأجيال الأردنيين المخلصين الذين يواصلون العمل لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فالأردن كان من أوائل الموقعين على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعدلنا دستورنا التزاما بمبادئ الكرامة والاحترام، ولدينا تشريعات أساسية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تركز الاستراتيجيات الوطنية على تحسين إمكانية الوصول والعيش المستقل والتعليم الدامج.

ويضم الأردن أحد المراكز الرائدة في المنطقة التي تركز على التدخل المبكر والتعليم الخاص والتأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية البسيطة والمتوسطة، وهو أيضا مركز رائد في مجال رعاية الشباب ذوي صعوبات التعلم.

كما أنشأنا أخيرا الأكاديمية الملكية للتعليم الدامج لإحداث تغيير حقيقي في التعليم.

يتطلب تحقيق هذه الأهداف العمل على مستوى الحكومة والمجتمع، بالإضافة إلى التعاون الدولي، كاجتماعاتنا هذه اليوم.

وأود أن أهنئ أكثر من 80 مؤسسة أردنية من القطاعين العام والخاص، قدمت التزامات ملموسة لهذه القمة.

هل قمنا بما يكفي؟ لا يزال أمامنا الكثير من العمل لتمكين كل الأردنيين من ذوي الإعاقة من التنقل بسهولة إلى المدارس والمتاجر ومراكز الاقتراع، ونيل وظائف جيدة، والعيش باستقلالية، وأن يحظوا بالقبول والاحترام والمحبة.

أصدقائي،

اسمحوا لي أن أقول إن مسؤوليتنا واستجابتنا على المستوى الدولي مهمة بشكل خاص لمن يعيشون في مناطق الصراع، وإن الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر عرضة للخطر في تلك المناطق، وهذا ما يزيد من أهمية العمل من أجل تحقيق السلام، السلام مع العدالة. ولهذا السبب أيضا لا يمكن تأجيل العمل الإنساني أو تأخيره.

إن الوضع في غزة مثال مؤلم على هذا، فاليوم، يوجد في غزة أكبر عدد من الأطفال مبتوري الأطراف على مستوى العالم بالنسبة لعدد السكان، إلى جانب أعداد هائلة من المصابين البالغين. لقد تم تدمير المرافق الطبية، وهناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في الطرق التقليدية.

في الخريف الماضي، أرسلت الخدمات الطبية الملكية الأردنية إلى غزة عيادتين متنقلتين يعمل بهما فريق طبي أردني. ومن خلال تشخيص الأطفال، وعبر استشارات إلكترونية للتواصل مع أطباء وفنيين، شهدنا تركيب أول مفصل اصطناعي للأطفال من شاحنة العيادة المتنقلة.

حتى الآن، استفاد أكثر من (400) شخص من مبتوري الأطراف، بمن فيهم الأطفال، واكتسبوا أملا جديدا. ووراء كل هذه الأرقام، هناك وجه وقصة وحياة لا تقدر بثمن، فالمستفيدون من هذه الأطراف عادوا إلى عائلاتهم مجددا، ونحن فخورون للغاية بالأطباء والفنيين الأردنيين الذين استجابوا لهذا النداء.

نسمي هذه المبادرة "استعادة الأمل"، وهنا في هذه القمة العالمية للإعاقة، نطلب منكم وأنتم رواد الدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أن تنضموا إلينا لاستعادة الأمل لأهل غزة وغيرهم من المعرضين للخطر في جميع أنحاء العالم.

من خلال مبادرة استعادة الأمل، أثبتنا أن القيادة والتعاطف والابتكار تزدهر في أحلك الظروف وأصعبها.

أصدقائي،

حيثما يعيقنا تحدٍ ما، تصبح نقاط قوتنا وقدراتنا مفتاح تقدمنا للأمام، وهذا ما أثبته الأشخاص ذوو الإعاقة مرارا وتكرارا للعالم أجمع.

وهذا هو التحدي أمامنا في هذه القمة: أن ننظر إلى ما هو أبعد من المتاح، وأن نتصور ما يمكن أن يكون، وأن نتحلى بالشجاعة لسد تلك الفجوة بينهما، لاستعادة الأمل، ليس بالكلمات فحسب، بل بالأفعال أيضا.

معا، يمكننا أن نفتح بابا جديدا نحو المستقبل، مستقبل يحظى فيه الأشخاص ذوو الإعاقة بالحقوق والتشجيع والاحترام الذي يستحقونه. فلنكرمهم بما نحققه من إنجازات.

شكرا لكم

اعداد: سميه الزعبي

برعاية وزير العمل إطلاق دراسة حول تشغيل ذوي الإعاقة في مصانع الغزل والنسيج

برعاية وزير العمل الدكتور خالد البكار أطلقت مؤسسة مسارات الأردنية للتنمية والتطوير دراسة حول "الصناعة كوسيلة لتحقيق الإدماج "توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في مصانع الغزل والنسيج والألبسة"

وقال الوزير البكار بحضور العين اسيا ياغي والمفوّض العام لحقوق الإنسان جمال الشمايلة "نحن في وزارة العمل نؤمن باتباع المنهج العلمي في تشخيص واقع حال أي قطاع شريطة أن تكون أي دراسة يتم اجراءها مبنية على أسس علمية دقيقة"، مؤكدا ترحيب الوزارة بأي دعوة يتم توجيها للوزارة في انجاز اي دراسة علمية نستفيد منها لمعالجة أي خلل وتجاوز التحديات التي تظهرها الدراسات وتنفيذ توصياتها.

وبين أن الوزارة حرصا منها على توفير بيئة عمل آمنة للعاملين في قطاع المنسوجات والألبسة قامت باستحداث قسم "العمل الأفضل" في عام 2020 بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

وأوضح أن قسم "العمل الأفضل" يهدف إلى تحسين ظروف العمل وتعزيز القدرة التنافسية للأعمال في قطاع الملابس الجاهزة، كما يقوم هذا القسم بمتابعة الشكاوى العمالية والجولات التفتيشية لهذا القطاع والتنسيق مع المديريات المعنية في الوزارة لتنفيذ حملات توعوية للعاملين وأصحاب العمل، ويقوم بتحسين معايير العمل وأداء الشركات في قطاع الملابس الأردني، وتقديم خدمات استشارية وتدريبية وبناء قدرات نقابة العاملين في هذا القطاع.

وأكد البكار أن الوزارة تقدم من خلال المنصة الإلكترونية "حماية" آليات وتفاصيل واضحة حول تقديم الشكاوى العمالية من كافة القطاعات، وهناك بيانات تفصيلية تفند كافة الشكاوى الواردة للوزارة وآلية حلها.

بدوره قال المدير التنفيذي لمؤسسة مسارات الأردنية للتنمية والتطوير طلال غنيمات إن موضوع إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل الأردني ليس مجرد إلتزام قانوني فحسب بل هو مسؤولية وطنية واجتماعية واخلاقية فلا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة دون ضمان مشاركة كافة فئات المجتمع بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل على قدم المساواة مع غيرهم.

وأضاف غنيمات أن مسألة توظيف ودمج ذوي الإعاقة في سوق العمل باتت أولوية على الصعيدين المحلي والدولي، نظرًا لأهميتها في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز التنمية الاقتصادية، والاستفادة من القدرات الكامنة لهذه الفئة المهمة من المجتمع. ورغم التقدم الذي أحرز في السنوات الأخيرة، إلا أن الأشخاص ذوي الإعاقة ما يزالوا يواجهون تحديات كبيرة تعيق حصولهم على فرص عمل لائقة، وتمنعهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

وأكد أن هذه الدراسة التي أعدتها مؤسسة مسارات الأردنية للتنمية والتطوير تم إعدادها لتسلط الضوء على واقع تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في مصانع الغزل والنسيج في الأردن، والتحديات التي تواجههم، ومدى توفر بيئة عمل ملائمة لاحتياجاتهم.

وشدد على أهمية التزام المؤسسات وأصحاب العمل بتوفير بيئات عمل تراعي الاحتياجات المختلفة، وتفعيل القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق ذوي الإعاقة، فضلًا عن تعزيز التوعية المجتمعية بشأن قدراتهم ومساهماتهم في الاقتصاد الوطني.

وأوصت الدراسة بتطوير برامج التأهيل المهني الموجه للأشخاص ذوي الإعاقة بحيث تتناسب مع سوق العمل وتزويدهم بالمهارات اللازمة لذلك، والتأكيد على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة المجتمعية، كما أوصت بمراعاة احتياجات العمال ذوي الإعاقة في بيئة العمل وتقديم التسهيلات لهم لتأدية أعمالهم بالشكل الملائم، وتفعيل استراتيجية الصحة والسلامة للعاملين ذوي الاعاقة من حيث توفير بيئة عمل مناسبة، والالتزام بالأحكام الواردة في كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة للحد من العوائق المادية التي تحول دون ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم وحرياتهم.

وشددت التوصيات على ضرورة تنظيم الورشات التوعوية عن حقوق العمال ذوي الإعاقة للموظفين والعمال الذين يتعاملون معهم بشكل مباشر، بما فيه التدريب حول بنود إجراء الترتيبات التيسيرية، وقد يكون التدريب خاصا بالإعاقة و/أو جزء من التدريب الأكثر شمولية حول التنوع ومسائل مشابهة، ومكافحة النظرة النمطية الاجتماعية القائمة على توظيف ذوي الإعاقة من منظور إحساني.

ومن ضمن توصيات الدراسة إيجاد مترجمين للغة الإشارة في المصانع للسعي نحو بيئة دامجة للعمال الصم وذوي الإعاقة السمعية، لتوفير وتنظيم لغة الإشارة في المصانع لكونها مطلبا أساسيا للتعامل معهم.

كما أوصت بتحسين البيئة الفيزيائية لدى مصانع الغزل والنسج والألبسة من حيث توفير ممرات ومنحدرات مناسبة لذوي الإعاقة الحركية وتسهل الوصول إلى المرافق المختلفة في المصنع، وتجهيز الحمامات والمرافق الصحية لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة الحركية والبصرية، وتركيب إشارات وأدوات مساعدة (مثل العلامات الصوتية والبصرية) لذوي الإعاقة السمعية والبصرية.

كما شددت على أهمية وضع سياسات تشغيل تدعم دمج ذوي الإعاقة في القوى العاملة بالمصنع، من حيث اعتماد جداول عمل مرنة تتناسب مع احتياجات ذوي الإعاقة، توفير ضمانات قانونية مناسبة لحقوقهم، مثل ضمان بيئة عمل آمنة.

وعقب إطلاق الدراسة عقدت مجموعة من الجلسات النقاشية تحدث فيها ممثلين عن عدد من الجهات المعنية وهي وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية، المجلس الاعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسسة التدريب المهني ومنظمة العمل الدولية

اعداد: سميه الزعبي